

بأنه لا يمكن أن يكون  
الشيء من غير أن يكون  
شيء من غير أن يكون

الذي ليس حيواناً لأننا نقول قد سبق الإشارة  
في مطلع باب الكليات إلى أن صدق الكل على  
أفراده ليس معتبر بحسب نفس الأمر بل بحسب  
مجرد الغرض وإذا فرض أن الإنسان ليس حيواناً  
فكيف من أفراده وأما السالبة فلا لأنه إذا قيل  
لا شيء من **ج** فتقول أنه كاذب لأن **ج**  
**ب** لو وجد كان **ج** وب فبعض ما لو  
وجد كان **ج** فهو بحيث لو وجد كان **ب**  
وهو هنا قصر قولنا لا شيء مما لو وجد كان **ج**  
فهو بحيث لو وجد كان **ب** ولما قيد الموضوع  
بالمكان اندفع الاعتراض لأن **ج** ليس **ب**  
في الإيجاب **ج** وب في السلب وإن كان  
قرداً **ج** لكنه يجوز أن يكون ممنوع الوجود  
في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان **ج**  
من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد  
كان ليس **ب** ولا بعض ما لو وجد كان **ج**  
من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان **ج**  
فلا يلزم كذب الكلين ولما اعتبر في عقد الوضع  
اتصال

بأنه لا يمكن أن يكون  
الشيء من غير أن يكون  
شيء من غير أن يكون

الاتصال وهو قولنا لو وجد كان **ج** وكذا في  
عقد التحل وهو قولنا لو وجد كان **ب** والاتصال  
قد يكون بطريق اللزوم فتقولنا إن كانت  
السمرة طالعة فالهنا موجود وقد يكون  
بطريق الاتفاق فتقولنا إن كان الإنسان ناطقاً  
فالحمار ناطق فسمرة صاحب الكشف ومن  
تألف باللزوم فتقولنا معنى قولنا كل ما يوجد  
لأن **ج** فهو بحيث لو وجد كان **ب** أن كل  
ما هو ملزوم **ج** فهو ملزوم **ب** وليت  
شعري لم يكفينا أن يطلق الاتصال حتى لزيم  
خروج أكثر القضايا عن التفسير ثم لأنه لا ينطبق  
العلي قضية يكون وصف موضوعها  
ووصف محمولها لا مبن لذات الموضوع ولما  
القضية التي يكون أحد وصفها أو لا مبن  
غير لازم فحاجة عن ذلك ولزيمه أيضاً حصر  
القضايا في الضرورية أدلة معنى للضرورية  
اللزوم وصف الموضوع بل الحصر من الضرورية  
الاعتبارية لزوم وصف الموضوع في مفهوم  
القضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية

بأنه لا يمكن أن يكون  
الشيء من غير أن يكون  
شيء من غير أن يكون

المحمول لذاته